حركت الشارع وانتصارها يقوض امكانية تزوير الانتخابات وحدوث «التوريث»

مراقبون: «انتفاضة القضاة» تهز النظام المصري وتضعه في مأزق بين فقدان هيبته واغضاب واشنطن

شيخ مصري يشارك في مظاهرة بالقاهرة تضامنا مع القضاة امس الاول (رويترز)

لندن ـ «القدس العربي» ـ من خالد الشامي:

وصل الاحتقان السياسي في مصر درجة غير مسبوقة مع اعلان القوى السياسية المعارضة عزمها تحدي الحظر الحكومي للمظاهرات المؤيدة للقضاة اليوم.

ويكفل قانون الطوارئ المفروض في مصر منذ عام 1981 للحكومة تعطيل العمل ببنود في الدستور، بينها الحق في التظاهر السلمي.

واعتبر مراقبون ان حظر التظاهر الذي كان النبأ الرئيسي للصحف الحكومية امس، وكرر التلفزيون اذاعته، استهدف ردع الشارع المصري عن الانضمام للمظاهرات بالتهديد بـ«اجراءات عقابية شديدة»، وهو ما يفهمه المصريون على انها الاعتقال، وربما التعذيب على ايدي قوات الامن.

تحدي الحظر

ويؤكد ناشطون سياسيون ان معظم المشاركين في المظاهرات قد تعرضوا بالفعل للاعتقال والضرب اكثر من مرة خلال العامين الماضيين، وبالتالي فإنهم لن يترددوا في تحدي الحظر الحكومي، الذي يعتبرونه دليلاً على اهتزاز النظام امام حركة تضامن شعبية غير مسبوقة مع القضاة نجحت في تغديل الحالة النفسية للبلاد التي انتابتها حالة من الاحباط اثر التجاوزات في الانتخابات الاخيرة.

وفي برنامج نادر للتلفزيون المصري مساء الخميس رفض المستشار احمد مكي الذي يعتبر الزعيم الروحي لـ«انتفاضة القضاة» اتهاما من مقدم البرنامج بأن «القضاة هم الذين حركوا الشارع»، وقال ان «الشارع تحرك من تلقاء نفسه».

وقال المستشار ان القضاة يرفضون ان تواصل السلطة التنفيذية استخدامهم لاضفاء الشرعية على الانتخابات كما حدث طول الخمسين عاماً الماضية، بينما السلطة الحقيقية في تنظيم عملية الانتخابات والاشراف عليها يملكها وزير الداخلية.

وطالب بأن يكون للقضاة سلطات حقيقية في العملية الانتخابية مشدداً على ضرورة اقرار القانون الجديد الذي يطالب به القضاة منذ نحو 15 عاماً لضمان استقلالهم.

ووافق مكي على اقتراح تقدم به المستشار المخضرم احمد المراغي بأن يطلب النائب العام تأجيل جلسة مجلس تأديب القاضيين المقررة اليوم، وان يتم اقرار القانون الجديد للسلطة القضائية مقابل ان يلتزم القضاة بالعمل داخل ناديهم، في اشارة الى عدم المشاركة في انشطة احتجاجية او عامة الى جانب القوى السياسية المعارضة للنظام.

ووافق المستشار مكي على هذا الاقتراح الا انه اشار الى ان وسطاء كانوا قدموا اقتراحات مشابهة، وان السلطة التنفيذية (في اشارة لوزير العدل) هي التي رفضتها.

ومن المتوقع ان تؤدي اصابة المستشار هشام البسطويسي وهو احد القاضيين المحالين لمجلس التأديب بأزمة قلبية الى تصعيد الشحن النفسي للمتظاهرين الذين بدأوا اعتصاماً منذ الامس تحسباً لاغلاق منطقة وسط القاهرة بحشود امنية كما حدث الاسبوع الماضي.

تسوية ام مواجهة

ويتوقع مراقبون ان يحاول النظام التوصل الى «تسوية ما» مع القضاة لاحتواء الاحتجاجات التي بدأت تتسع، حيث تناقلت وكالات الانباء امس قيام مظاهر للمحامين في مدينة شبين الكوم القريبة من قرية المصيلحة وهي مسقط رأس الرئيس حسني مبارك تضامناً مع القضاة.

وكانت الاسكندرية شهدت مظاهرات مماثلة الخميس الماضي، ما اثار قلقاً حكومياً من احتمال اتساعها اذا لم يتم السيطرة عليها امنياً، وهو ما يشكك كثيرون في امكانية نجاحه.

ويأمل المعارضون في ان نادي القضاة سوف يصر على تحقق مطالبه كاملة، واولها اقرار مشروع قانون استقلال القضاء الذي سينهي هيمنة النظام على العملية الانتخابية التي تمكنه من التزوير، ما قد يفتح الباب امام نزع الشرعية عن بعض مؤسسات النظام، في حال نظر الطعون بالانتخابات الرئاسية والتشريعية الاخيرة، والاستفتاء على تعديل المادة 76 في الدستور التي نظمت اجراء اول انتخابات رئاسة متعددة في تاريخ البلاد.

وكان القاضيان المحالان على مجلس التأديب طالبا بالتحقيق في مزاعم قيام نحو عشرين قاضياً ضمتهم «قائمة سوداء» بالمساهمة في تزوير نتائج الانتخابات التشريعية الاخيرة لصالح الحزب الحاكم. وقام احد القضاة في تلك القائمة مدعوماً من وزير العدل بتقديم شكوى انتهت باحالة القاضيين البسطويسي ومحمود مكي الى مجلس التأديب، وهذا اجراء نادر في تاريخ القضاء المصري العريق.

العامل الامريكي

وتعرضت صورة النظام لضرر مفاجئ امس الاول، عندما انكشفت زيارة سرية قام بها نجل الرئيس لواشنطن تزامنت مع قمع مظاهرة الخميس الماضي، ما أدى الى اثارة تساؤلات حول مدى صدقية التصريحات حول عدم رغبته في الترشح للرئاسة خلفاً لوالده. وقال الحزب الحاكم ان الزيارة استهدفت شرح الاصلاحات في مصر.

ولكن محللين اكدوا ان هدف الزيارة هو تبرير التصعيد الامني ضد المعارضة، وتمريره امريكياً بأقل خسائر ممكنة، وأشاروا الى انها تعبر عن مأزق النظام وضعفه، ومدى اعتماده على الضوء الاخضر الامريكي في معالجة قضية داخلية بحتة مثل الاصلاحات السياسية، رغم انه كان يستخدم علاقة بعض معارضيه، مثل زعيم حزب الغد ايمن نور، مع واشنطن كسلاح انتخابي لتدمير مصداقيتهم.

ورأى مراقبون ان النظام لن يستطيع المقامرة بالدعم الامريكي بالايغال كثيرا في التصعيد الامني ضد المتظاهرين، وان كان لن يقبل في الوقت نفسه بفقدان هيبته داخلياً بالتقاعس عن قمع المظاهرات.

ويأمل النظام في ان تؤدي تحذيراته الى ردع الشارع ما يجنبه اصلا الاضطرار الى ممارسة القمع مرة اخرى. ولكن الدلائل تشير الى ان القوى السياسية تصر على مواقفها، ما يرجح كفة تصاعد المواجهة والتوتر في مصر.

ولا تقتصر ابعاد المأزق الذي يواجهه النظام على كيفية مواجهة المظاهرات، حيث ان الرئيس مبارك تعهد بتعديل دستوري قبل نهاية العام، لن يكون تمريره سهلاً بدون الاستجابة الى قدر معقول من مطالب المعارضة، وابرزها الغاء قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات، واقرار نظام انتخابي جديد، وتحديد مدة الرئاسة بفترتين فقط، الى جانب تعديل المادة 76 مجدداً لتسمح لتسهيل مشاركة المستقلين ومرشحي الاحزاب في الانتخابات الرئاسية. وهذه جميعاً قضايا شائكة، خاصة ربما تساهم في مزيد من الاستبعاد لسيناريو التوريث الذي كان قد شهد تراجعاً كبيرا على الارض بالفعل قبل زيارة جمال مبارك الشخصية وغير المعلن عنها مسبقا لواشنطن.

ويرى مراقبون ان واشنطن حريصة على عدم تكرار السيناريو الايراني في مصر، عندما وجدت نفسها في «الجانب الخطأ» من معادلة النظام الجديد في طهرانبعد سقوط الشاه ، ولذلك فإنها حريصة على التمسك بضغوطها على النظام من اجل المضي في الاصلاحات، ولا تتردد في توبيخ النظام كما حدث اثر قمعه مظاهرات «الخميس الاسود» كما اسمته المعارضة في مصر، والاهم انها لن تتورط في دعم توريث للسلطة لايحظى بدعم شعبي وبالتالي سيزيد من عزلتها في مصر والمنطقة.

الا ان الاصلاحيين في مصر يشعرون مازالوا يشعرون بخيبة امل عميقة، وان كانت غير معلنة غالباً، تجاه تغاضي واشنطن عن التجاوزات الكبيرة التي شهدتها الانتخابات بالرغم من تعهداتها السابقة بالزام الحكومة المصرية باجراء انتخابات نظيفة.

وتبقى المواجهة المرتقبة اليوم في مصر حلقة في مسيرة دؤوبة نحو الديمقراطية، ومؤشراً على ان مصر تقترب من حدث كبير ربما لن تقتصر آثاره على حدودها، بل قد تمتد الى الشرق الاوسط برمته.

توقعات بتأجيل محاكمة القاضيين ومحكمة النقض تبحث طعنا في الحكم بحبس ايمن نور

القاهرة: «القبضة الامنية» بداية لانتكاسة ديمقراطية جديدة

القاهرة ـ من منى سالم:

تستأنف غدا الخميس المحاكمة التأديبية لاثنين من القضاة الاصلاحيين وسط مخاوف من تشديد «القبضة الامنية» للنظام خاصة بعد ان قمعت الشرطة بعنف الخميس الماضي تظاهرات سلمية تضامنا مع القضاة الذين صاروا خلال الشهور الاخيرة يشكلون حجر الزاوية في حركة المطالبة بالاصلاح الديمقراطي في مصر.

وتتزامن محاكمة نائبي رئيس محكمة النقض هشام البسطويسي ومحمود مكي امام مجلس التأديب غدا مع مع بدء نظر الطعن المقدم من رئيس حزب الغد المعارض ايمن نور الى محكمة النقض لالغاء الحكم الصادر ضده في كانون الاول (ديسمبر) الماضي بالحبس خمس سنوات بتهمة تزوير اوراق مؤسسي حزبه.

وكان البسطويسي ومكي احيلا الى محاكمة تأديبية بتهمة الاساءة الى عدد من القضاة بسبب ادلائهما بتصريحات صحافية طالبا فيها بالتحقيق في شكاوى تزوير الانتخابات التشريعية التي اجريت الخريف الماضي ومعاقبة القضاة الذين يثبت تورطهم في وقائع تزوير.

واصيب صباح اليوم البسطويسي بازمة قلبية مفاجئة نقل على اثرها الى المستشفى حيث اجريت له جراحة وهو ما قد يؤدي الى تأجيل المحاكمة غدا.

وقال المستشار احمد مكي، احد ابرز قيادات نادي القضاة لوكالة فرانس برس «سنطلب تأجيل المحاكمة حتى يشفى البسطويسي من مرضه ويتمكن من الحضور للدفاع عن نفسه».

ويقول محللون سياسيون ان الرئيس حسني مبارك (78 عاما) يواجه مأزقا سياسيا بسبب حركة القضاة المتصاعدة والتضامن الشعبي معهم مما قد يدفعه الى «تشديد قبضته الامنية» لانهاء هذه الازمة خاصة انه ربما يسعى الى تمهيد الطريق امام نجله جمال مبارك لخلافته في الحكم.

ويتوقع استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة مصطفى كامل السيد تصعيدا من النظام في مواجهة القضاة.

ويعتقد السيد ان الزيارة التي قام بها جمال مبارك نجل الرئيس المصري لواشطن الجمعة الماضي واجتماعه مع مستشار الامن القومي الامريكي ستيف هادلي كانت تستهدف «ابلاغ الادارة الامريكية بان نظام الرئيس مبارك يعتزم تصعيد المواجهة مع القضاة والمتضامنين معهم».

وذكرت صحيفة واشنطن بوست الثلاثاء ان نجل الرئيس المصري ابلغ المسؤولين الامريكيين ان «مصر ملتزمة بمزيد من الاصلاح الديمقراطي ولكن هذه عملية طويلة المدى ستتخللها انتكاسات».

وقال السيد «اعتقد ان اول هذه الانتكاسات ستكون غدا» مشيرا الى بيان اصدرته وزارة الداخلية المصرية امس واكدت فيه ان «التجمع والتظاهر في الطريق العام دون تصريح مسبق يعد مخالفة للقانون».

ويشاركه الرأي الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية محمد السيد سعيد الذي يؤكد ان «الرئيس مبارك ونخبة الحكم ستواصل تعاملها الخشن مع المطالبين بالاصلاح الديمقراطي» حتى لو لم يكن جمال مبارك نجح في «التوصل الى توافق مع الادارة الامريكية حول مجمل السياسات المصرية».

ويعتقد السعيد ان المواجهة مع القضاة باتت رهانا رئيسيا للنظام «فهو يدافع عن رقبته».

ويتابع ان «النظام يريد قصم ظهر القضاة لان استجابته لمطالبهم تعني تجريده من سيطرته على اداة رئيسية من ادوات الهيمنة وهي السلطة القضائية ما يهدد بقاءه ذاته».

ويؤكد مصطفى كامل السيد ان «النظام يعتبر ان اي تنازل في الازمة مع القضاة سوف يفسر من قوى المعارضة على انه ضعف من جانبه».

ويتابع ان «الموقف الذي يتخذه النظام من القضاة هو توطئة لخطوات اخرى يعتزم اتخاذها تمهد الطريق لخلافة جمال مبارك خلال السنتين المقبلتين وهو يخشى ان حصل القضاء على الاستقلال ان يكون اداة لوقف هذه الخطوات».

ويعتبر مصطفى كامل السيد انه «ليس مصادفة ان تمدد حالة الطوارئ لمدة سنتين وان تؤجل المحليات لمدة عامين خاصة وان التعديلات الدستورية التي ستقر العام المقبل قد تؤدي الى حل مجلس الشعب واجراء انتخابات جديدة بنظام القائمة النسبية للحد من نسبة تواجد المعارضة في البرلمان».

وكان الاخوان المسلمون (قوة المعارضة الرئيسية في مصر) حققوا فوزا تاريخيا في الانتخابات التشريعية الاخيرة بحصولهم على 20 % من مقاعد مجلس الشعب.

ويضيف السيد ان «النظام يتوقع ان تثير هذه التعديلات الدستورية احتجاج المعارضة التي قد تلجأ الى القضاء لوقفها ولذلك فان لجم القضاء يعتبر عنصرا اساسيا لتحقيق النجاح للخطوات القادمة التي يعتزم النظام اتخاذها».

ويتفق المحللان على ان الولايات المتحدة قد لا تمانع في خلافة جمال مبارك لوالده. ويقول السيد ان «الادارة الامريكية قد تقبل بهذه الفكرة اذا اتخذت شكلا شبه ديمقراطي».

ويؤكد السعيد ان «الاستقبال الذي حظي به جمال مبارك الجمعة الماضي في واشنطن يشير الى ان فكرة التوريث مطروحة للمناقشة».

ا ف ب

مصدر مصري: جمال مبارك كان في زيارة خاصة لواشنطن ولم يتطرق لمستقبله السياسي

■ القاهرة ـ «القدس العربي»: أكدت مصادر مطلعة لـ«القدس العربي» من داخل الامانة العامة للجنة السياسات التي يرأسها جمال مبارك ان الزيارة السرية التي قام بها مبارك الابن لواشنطن، والتقى خلالها بمسؤولين بارزين لم يطرح خلالها بأي شكل من الاشكال ملف المستقبل السياسي لنجل رئيس الجمهورية.

وأكد مصدر وثيق الصلة بجمال مبارك لـ«القدس العربي» بأن الزيارة أخذت طابع السرية لأنها كانت بالأساس شخصية، حيث كان سفر جمال هناك لشؤون خاصة ثم حُدد له لقاء فيما بعد بناءً على طلبه مع مسؤولين بالادارة الأمريكية. ونفى المصدر أن يكون جمال قد طلب دعماً من الادارة بغرض تمكينه من تولي مقعد الرئاسة خلفاً لوالده، مؤكداً رفض الرئيس مبارك شخصياً أن يدفع بنجله نحو المقعد الذي سبب له شخصياً متاعب وتضحيات خطيرة على مدار الربع قرن الماضية.

وفي تصريحات خاصة لـ«القدس العربي» أكد احمد عز عضو أمانة السياسات انه لا يعتقد بأي شكل بأن الزيارة كان الغرض منها دعم موقف جمال، وذلك لأنه لا يحتاج لدعم من الخارج، كما ان موضوع طموحه السياسي او رغبته في خلافة والده امر مستبعد تماماً لعدم وجود رغبة لديه في هذا المنصب.

اضاف عز بأن جمال لا يريد سوى خدمة وطنه من خلال المهام التي يقوم بها في الوقت الراهن.

وانتقد عز المزاعم التي يروج لها بعض صحف المعارضة بشأن نشاط نجل الرئيس معتبراً اياه في مصلحة مصر.

على صعيد آخر رأى مراقبون ان الزيارة التي اتخذت طابع السرية كان الهدف منها في الأساس الحصول على دعم لجمال في مشواره الذي بدأه منذ أعوام من أجل خلافة والده.

عضو في البرلمان يطلب تفسيرا لزيارة جمال مبارك السرية

■ القاهرة ـ رويترز: طلب عضو مستقل في مجلس الشعب المصري تفسيرا من الحكومة لزيارة جمال ابن الرئيس حسني مبارك للولايات المتحدة التي اجتمع خلالها يوم الجمعة مع الرئيس الامريكي جورج بوش ونائبه ديك تشيني ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ومستشار الامن القومي ستيفن هادلي.

وقال جمال زهران في طلب تقدم به امس الى رئيس مجلس الشعب فتحي سرور انه فوجئ بأنباء تفيد أن جمال مبارك «قام بزيارة سرية الى الولايات المتحدة يوم الجمعة... وقابل الرئيس الامريكي وطلب مقابلة مستشار الامن القومي».

وأضاف «لم يكن قد نشر عن ذلك في مصر».

ونظرا لتكرار هذه الزيارات دون علمنا... باستثناء الزيارة الاخيرة التي عرفنا عنها بعد تصريح رسمي من البيت الابيض بواشنطن وبعد أربعة أيام من حدوثها أتقدم ببيان عاجل (طالبا الافصاح عن) أسباب هذه الزيارة».

ومضى قائلا في طلبه «اضطرت الصحافة المصرية على استحياء اليوم لنشر بعض الاخبار غير الواضحة عن الزيارة... أرجو من رئيس الحكومة توضيح ذلك».

وقال محللون أمس الثلاثاء ان اختيار جمال مبارك (42 عاما) كمبعوث رفيع المستوى لخفض توتر في العلاقات المصرية الامريكية نشأ عن قمع متظاهرين في القاهرة يعزز النظرية التي تقول انه سيخلف والده الذي يبلغ من العمر 78 عاما. وليس معتادا أن يلتقي بوش بمن هو في مثل منصب جمال مبارك الذي يشغل منصب الامين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وأمين السياسات بالحزب.

وقال زهران لرويترز انه سلم الطلب لسرور شخصيا لمناقشته في الجلسة التي عقدت اليوم طبقا للتقاليد البرلمانية «الا أنه لم يعرض في بداية الجلسة ولم تتم الاشارة اليه من قريب أو من بعيد».

وأضاف «من حق الرأي العام أن يعرف ما الذي دار في تلك المحادثات ومن تحمل تكاليف الزيارة والصفة التي سافر بها والتقى من خلالها بالمسؤولين الامريكيين».

وقال عضو مجلس الشعب عن حزب الوفد المعارض صلاح الصايغ «مادام نجل الرئيس يعمل في السياسة فانه لا يكون بمنأى عن المتابعة الدقيقة من نواب الشعب».

وأضاف «هذه الزيارة تحتاج لتوضيح من ممثل الحكومة في البرلمان».

اليمن توقع مع مصر 31 وثيقة للتعاون الثنائي في مختلف المجالات وفي مقدمتها الأمنية والاقتصادية

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

ذكرت مصادر رسمية يمنية أمس أن الجمهورية اليمنية وجمهورية مصر العربية وقعتا بصنعاء على 31 وثيقة للتعاون الثنائي بين الجانبين، في محاولة منهما لتعزيز التعاون في مختلف المجالات وفي مقدمتها التعاون الأمني والثقافي ورفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

وذكرت أن الوثائق الموقع عليها في ختام اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا اليمنية المصرية المشتركة تضمنت اتفاقيات وبرتوكولات ومذكرات للتفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون «شملت الجوانب العملية والتقنية والتربية والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والموارد المائية والأوقاف والإرشاد والصناعة والتجارة والاشغال العامة والطرق والنقل البري والطاقة والبيئة والسياحة والشباب والرياضة والزراعة والاعلام والبريد والقضاء والخارجية وشؤون المغتربين والادارة المحلية والمواصفات والمقاييس وتنظيم المعارض والرقابة والتأمين وادارة النفايات الخطرة والمخلفات الصلبة، الى جانب إنشاء مجلس رجال الاعمال اليمنيين المصريين». ونسبت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الرسمية إلى رئيس مجلس الوزراء اليمني عبد القادر باجمال قوله «إن ما تم التوصل اليه اليوم يمثل مفصلا هاما في مسيرة العلاقات التاريخية اليمنية المصرية».

وكان رئيس الوزراء اليمني وقّع مع نظيره المصري الدكتور أحمد نظيف محضر اجتماعات الدورة السادسة التي عقدت في صنعاء خلال اليومين الماضيين. وعبر باجمال عن ثقته بان تكون المرحلة القادمة أكثر تفاؤلا وأن تشهد نقلة نوعية في العمل المشترك بين اليمن ومصر «المنسجم مع العلاقات الوثيقة التي تجمع البلدين على المستويات الحكومية والشعبية وقطاع رجال الاعمال».

إلى ذلك قال الدكتور أحمد نظيف «ان هذا الاجتماع قد اعطى دفعة قوية للعمل المشترك بين البلدين في مختلف المجالات على المستويين الحكومي والقطاع الخاص» وأوضح ان الجميع في البلدين يتطلعون إلى تحقيق شراكة جديدة تحقق المصالح المشتركة للشعبين اليمني والمصري في مختلف المجالات.

وكانت اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا اليمنية المصرية المشتركة بحثت خلال اليومين الماضيين العديد من القضايا المتصلة بتعزيز وتطوير التعاون الثنائي بين اليمن ومصر وآليات العمل المشترك للمرحلة المقبلة, كما ناقشت تطورات الأوضاع في المنطقة وخاصة في العراق وفلسطين وتأثير الاحداث فيهما على الامن والاستقرار في المنطقة الى جانب تنسيق جهود البلدين في مجال مكافحة ظاهرة الارهاب.

الخرطوم تبدي مرونة تجاه طلب مجلس الامن نشر القوات الدولية في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

ابدت الحكومة السودانية لاول مرة موقفاً ايجابيا تجاه القوات الدولية لحفظ السلام في دارفور عقب طلب مجلس الامن بدخول خبراء للاقليم للتحضير لهذه القوات ورغم الرفض الحكومي المتكرر الا ان الدكتور مجذوب الخليفة رئيس وفد الحكومة لمفاوضات أبوجا وفي اول رد فعل على قرار مجلس الامن الاخير قال ان قرار مجلس الأمن الذي صدر امس بشأن تسريع دخول قوات دولية لدرافور ليس فيه جديد موضحا أنه قرار مبني على قرار مجلس السلم والأمن الافريقي الذي صدر من قبل وقال الخليفة إن القرار لا يشكل أي تخوف ، وحمل ذات المعاني والمعايير التي ارتكز عليها قرار الاتحاد الافريقي فيما يتعلق بالتواصل والتشاور بين الحكومة والأمم المتحدة. وتؤشر تصريحات الخليفة الى تغيير في موقف الحكومة من القوات الدولية عقب تأكيدات بأنها ستكون من القارة الافريقية.

من جانبه أكد وزير الدولة بالخارجية السودانية السماني الوسيلة أن المطلوب من المجتمع الدولي تركيز جهده في هذه المرحلة على تطبيق الاتفاق وإقناع بقية المتمردين بالتوقيع. ووعد الوسيلة بالعمل مع كافة الأطراف لإحلال السلام موضحا أن قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي حث على إجراء مشاورات مع الحكومة السودانية بشأن نشر القوات.

وعلى صعيد الاوضاع في دارفور فقد شهدت بعض مخيمات النازحين في ولايات دارفور مظاهرات احتجاج على اتفاق أبوجا وقد قام المتظاهرون في أحد المخيمات بطرد القوات الأفريقية وطالبوا بقوة دولية لحمايتهم.

كما طالبوا بتعويضات فردية لما وصفوه بالدمار الذي لحق بهم نتيجة للحرب، وقال مراسل الجزيرة إن المخيمات تعيش حالة من الترقب والاحتقان خاصة بسبب قضية التعويضات، ويرى النازحون أن الاتفاق لا يلبي طموحاتهم.

فيما دعا علي عثمان محمد طه نائب البشير كلا من رئيس حركة العدل والمساواة خليل ابراهيم وعبد الواحد محمد نور رئيس حركة تحرير السودان الجناح الثاني لاتخاذ قرار سياسي شجاع بالانضمام لمسيرة سلام دارفور. واعلن في مؤتمر صحفي أمس تخصيص «20» ألف طن متري من الغذاء لبرنامج الغذاء العالمي لسد النقص الذي أدى الى خفض حصص المستهدفين الى النصف خلال الثلاثة أشهر القادمة ووجه وزارة الشؤون الانسانية ووزراء المالية بالتنفيذ الفوري.

ودعا طه الوزارات المختصة وحكومات الولايات وشركاء العمل الانساني وشركاء السلام للعمل من أجل إنجاز خطة اسعافية طارئة لمعالجة الآثار الإنسانية الناشئة عن الحرب بما يضمن اعادة تطبيع الحياة المدنية بولايات دارفور والانتقال السريع إلى التعمير والتأهيل.

واكد طه التزام الحكومة التام بتقديم كافة التسهيلات الممكنة للمنظمات العاملة بدارفور ودعا في ذات الوقت وزارة الشؤون الانسانية للجلوس الفوري مع المنظمات الوطنية والاجنبية العاملة بدارفور واوضح نائب الرئيس ان كل هذه الاعمال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاوضاع الامنية على الارض، وجدد إلتزام الحكومة القاطع بوقف اطلاق النار والمضي بكل عزم لانفاذ كافة الترتيبات الضرورية، واضاف اننا نجدد في ذلك الدعوة لكل من يحمل السلاح من المليشيات والمجموعات الاخرى بوقف اطلاق النار والتعامل مع الحكومة لوضع الترتيبات اللازمة وفي السياق كشف وزير الدولة بالشؤون الانسانية احمد هارون عن اجتماع هام مع المنظمات الاجنبية لتطوير خطة عملها في الاقليم.

في الاثناء قال الاتحاد الافريقي ان حركتي التمرد الرافضتين لاتفاق السلام في دارفور، عبرتا عن تأييدهما لهذه الاتفاقية وقال رئيس مفوضية الامن والسلم في الاتحاد الافريقي سعيد جنيت انه تلقى اتصالات ايجابية من الفصيلين الذين رفضا توقيع اتفاقية السلام وهما حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان ، جناح عبد الواحد النور واضاف ان الاتحاد الافريقي سيشجع الفصيلين على توقيع اتفاقية السلام بحلول نهاية ايار (مايو) الجاري.

صحيفة يمنية: القاهرة طلبت من صنعاء معلومات عن مصريين يشتبه بتورطهم في تفجيرات دهب

■ صنعاء ـ يو بي أي: كشفت صحيفة يمنية مستقلة امس عن أن السلطات المصرية طلبت من اليمن معلومات عن أربعة مصريين كانوا يعملون مدرسين في شرق البلاد تم الاستغناء عنهم، وتشبثه في أنهم ضمن 12 مصرياً لهم علاقة بتفجيرات دهب التي حدثت الشهر الماضي.

ونقلت صحفية «الوسط» الأسبوعية عن مصادر وصفتها بـ«المطلعة» إن السلطات المصرية طلبت من السلطات اليمنية معلومات عن أربعة مصريين كانوا يعملون مدرسين في محافظات شرقية باليمن تم الاستغناء عنهم أثناء اعتماد وزارة التربية والتعليم لعملية إحلال المدرسين اليمنيين بدلا عن العرب .

وأضافت الصحيفة «إن هؤلاء هم من ضمن 12 مصرياً تشتبه السلطات المصرية في أن لهم علاقة بتفجيرات دهب التي حدثت في نيسان (أبريل) الماضي. وإن السلطات المصرية طلبت تعميم صور الـ12 مصرياً على حراس المنافذ الحدودية، البحرية والبرية خشية تسللهم إلى اليمن».

وجاء الكشف عن الطلب المصري أثناء قيام رئيس الحكومة المصرية أحمد نظيف برئاسة وفد بلاده في اجتماعات اللجنة العليا المصرية ـ اليمنية المنعقدة حالياً بصنعاء، والتي يرأسها عن الجانب اليمني رئيس الوزراء عبد باجمال القادر والمقرر لها ان تنهي أعمالها امس الأربعاء. وكانت اليمن ومصر أكدتا أمس الثلاثاء خلال بدء مباحثات رسمية برئاسة نظيف ونظيره اليمني عبدالقادر باجمال، على ضرورة تنيسق جهودهما تجاه مكافحة الإرهاب ودعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في صنعاء والقاهرة.

وكان رئيس المخابرات العامة المصرية عمر سليمان زار اليمن والتقى بالرئيس اليمني علي صالح بعد يوم واحد من تفجيرات دهب الأمر الذي أثار تكهنات بوجود صلات لمتشددين يمنيين على علاقة بالتفجيرات. ويأتي الطلب المصري عقب إفراج الأمن اليمني عن نحو 28 معتقلاً من المتهمين بالانتماء إلى تنظيم القاعدة من أصل 200 معتقل معظمهم قضوا أربع سنوات في السجن ولم يقدموا للمحاكمة.

وقالت الصحيفة ان أربعة معتقلين في السجن التابع لجهاز الأمن السياسي (المخابرات) بالحديدة يواصلون اضراباً عن الطعام بدأوه الأحد الماضي احتجاجاً على عدم الإفراج عنهم أسوة بمن أطلق سراحهم.

ويهدد القائمون على السجن السجناء المضربين بإطعامهم بالقوة. ويرجع اطلاق بعض السجناء إلى ضغوطات قوية مارستها شخصيات ذات نفوذ قبلي وصلت حد التهديد باتخاذ موقف مغاير من الانتخابات الرئاسية والمحلية المقبلة.

وفي سياق متصل كان صراع بين الجماعات السلفية أفضى مطلع الشهر الجاري إلى مقتل شخص ينتمي إلى جماعة سلفية في مديرية لودر بمحافظة أبين جنوب شرق اليمن، بسبب خلاف على أحد المساجد مع جماعة أخرى.

وقال حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، عبر موقعه على شبكة الانترنت، إن اثنين من مجموعة سلفية قتلا المتشدد مقبل علي صالح عبد النبي بطعنات خنجر.

واعتقلت أجهزة الأمن في مدينة لودر شخصين من المجموعة التي نفذت عملية القتل، فيما ما تزال تطارد الشقيقين مصطفى أحمد سنان ومحمد أحمد سنان الذين قتلا عبد النبي.